للشعب اليهودي في فلسطين او وجوده كجزء من سكانها الاصليين ولكنه اتخذ نتيجة تآمر سياسي لعبت فيه المصالح الاستعمارية البريطانية والامريكية والصهيونية الدور الاول . وقد بدأت مراحل هذا التآمر بمنح الحكومة البريطانية وعد بلفور للورد روتشيلد واشرافها بعد ذلك على تنظيم الهجرة اليهودية اللاشرعية الى فلسطين وانتهت المرحلة الاولى من هذا التآمر باعلان الدولة الاسرائيلية والحماية الدولية التي منحتها اياها الدول الكبرى . اذن فالقول هنا بأن « الشعبين الفلسطيني واليهودي » قد رحبا بحل التقسيم وآمنا به عند اعلان الامم المتحدة له سنة ١٩٤٧ (ص١١) ليس فقط تجنيا على حقائق التاريخ ولكن يوجد فيه تجن اكثر على نضال الشعب الفلسطيني ومقاومته للانتداب وللتقسيم وللوجود الاسرائيلي .

اذا كان من الممكن فرضا لكاتب فلسطيني ان يكون قد سها عن ما حدث في فلسطين منذ عام ١٩١٧ فانه من غير الممكن ان يسهو عن مشاعر الشعب الفلسطيني تجاه التقسيم عام ١٩٤٧ ، واذا كان الكاتب يذكر « ان حزب العمال والحزب الشيوعي الفلسطيني قد أيدا اقامة دولتين في فلسطين ، وهذا يعني ان الغالبية الساحقة من الشعب الفلسطيني قد ايدت ذلك الحل وباركته » (ص ١٢) فانه يرتكب هنا عدة اخطاء في جملة واحدة عدد كلماتها خمس وعشرون كلمة ، فبجانب خطأ التعميم والتبسيط الساذج لامور اكثر تعقيدا واعمق جذورا فانه ينسب مجموع الحركة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٤٧ الى جزئين لا غيرهما دون أن يقدم على ذلك دليلا ملموسا واحدا سوى اعتقاده هو بذلك .

ولاجل اسقاط منطق هذه الجملة وما بناه الكاتب من هرطقة فكرية على هذا المنطق يجب اولا التفريق بين عدة مسائل أهمها ثلاث : ١) هل كانت قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني تمثل عام ١٩٤٧ حقا (وفي مسألة قومية) الغالبية الساحقة من الشعب الفلسطيني خاصة والمسألة تتعلق باقتطاع جزء من وطنه واقامة دولة صهيونية عليه . ٢) ألم يع الحزب الشيوعي الفلسطيني آنذاك ان التقسيم كان سيجر على العمال والفلاحين مصائب وخسائر تفوق في حجمها وشدتها المصائب الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تجرها عليهم عمليات الاستغلال للرأسمال الفلسطيني المحلي ؟ ٣) ان اتهام ابو شلباية للفئات التي عارضت التقسيم من اجل مصالحها الخاصة ونتيجة لوقوفها آنذاك على رأس الحركة الوطنية بسبب امتلاكها الثروات في فلسطين بأنها سبب جميع الكوارث والمآسي فيه تضخيم لحجم الدور الذي لعبته هذه الفئة وفيه خلط غير منطقي بين محاولته تصوير التقسيم على انه من مصلحة الطبقة العاملة واعتقاده بخيانة القيادات الفلسطينية التقليدية عام ١٩٤٧/١٩٤٨ لانها عارضت التقسيم .

ان شعار مقاومة ورفض التقسيم عام ١٩٤٧ لم يكن ملكا لفئة واحدة او طبقة فلسطينية معينة فقد صبت في هذا الشعار مجموعة الشعارات القومية والاجتماعية لكافة العناصر التي كانت تتفاعل داخل الحركة الوطنية في فلسطين . ومحاولة نسب هذا الشعار لفئة واحدة هي القيادات التقليدية عام ١٩٤٧ لتبرير قبول الحزب الشيوعي الفلسطيني للتقسيم والارتفاع بهذا القبول الى مرتبة اعتباره عملا وطنيا ومتطابقا مع مصلحة الجماهير الفلسطينية يدل على عدم ادراك الكاتب لمدى الترابط والتلاحم بين القضية الوطنية والقضية الاجتماعية لهذه الجماهير .

ان لقاء القيادات « المصلحية » والجماهير الكادحة حول شعار قومي موحد لا يعني ان الشعار بحد ذاته كان خاطئا بقدر ما يعني ان الحركة الوطنية آنذاك كانت تعكس التركيب السياسي والاجتماعي القائم في فلسطين ، وان هذا التركيب قد مكن فئة ضئيلة (بغياب المؤسسات الديموقراطية) من تصدر مراكز القيادة على اساس قومي محافظ ودفع بفئات سياسية اخرى الى منزلقات فكرية على اساس اجتماعي بحت وقد انكشفت خطورة هذين الاتجاهين اذا انفرد احدهما في حسم القضية ، مع مرور الزمن ومع انكشاف ما يعنيه تقسيم فلسطين عمليا واقامة دولة اسرائيلية على اراضيها . لهذا فان استنتاج ابو شلباية بأن الثورة العربية الكبرى او ما يسميه بالنكبة الهاشمية « قد ساهمت في وضع البلاد تحت الاستعمار الغربي ولعبت دورا كبيرا في محاربة الحل العادل للقضية الفلسطينية الداعي الى اقامة دولتين في فلسطين » (ص ١٦) هو استنتاج يضع العنوان الصحيح على ظرف الغلاف ولكنه يخطىء في الرسالة التي داخل الظرف فيوجهها الى شخص آخر . ان هذا الاستنتاج يسقط من اي حساب عقلاني لانه لا يوجد هنالك